PARLIAMENTARY FORUM
ON SMALL ARMS AND LIGHT WEAPONS

# الحد من التهديدات للأمن الدولي

حشد البرلمانيين من آسيا وأمريكا
اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
والشرق الأوسط لتعزيز العمل البرلماني
العالمي الهادف إلى تفعيل التنفيذ الشمولي
والكامل لمعاهدة تجارة الأسلحة

## جدول المحتويات


الملخص التنفيذي ..... ٢
أطر العمل الدولية ..... ٣
الوقاية من العنف المرتبط بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والحد منه: الدور الحاسم للبرلمان ..... ٣
توصيات برلمانية إقليمية ..... ٤
توصيات برلمانية، آسيا ..... ٤
التوصيات البرلمانية، أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ..... ٥
توصيات برلمانية، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ..... ٦
التوصيات العالمية ..... ٧
الخلاصة ..... ٨


# الملخص التنفيذي

يقدم هذا المنشور السياساتي الاستنتاجات والتوصيات التي تم جمعها وتحليلها خلال أنشطة مشروع "الحد من التهديدات للأمن الدولي: حشْد البرلمانيين من آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والشرق الأوسط من أجل تعزيز العمل البرلماني العالمي الهادف إلى تعميم معاهدة تجارة الأسلحة وتنفيذها" بتمويل من وزارة الخارجية الكندية.

وقد تم عقد العديد من الحلقات النقاشية الإقليمية والدولية خلال المشروع. حيث عقدت حلقة نقاشية في آسيا يوميّ 9 و10 يونيو 2022 بمشاركة الجمعية البرلمانية المشتركة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. وعقدت كذلك حلقة نقاشية يوميّ 30 يونيو - 1 يوليو 2023 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بمشاركة برلمان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. أما في الشرق الأوسط فقد عقدت ورشة يوميّ 12-13 يونيو 2024 في عمان بالتعاون مع السفارة السويدية. وتم -إلى جانب ذلك تنظيم حلقة نقاشية في 24 أغسطس 2023 على هامش المؤتمر التاسع للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة وقد شاركت في استضافته وزارة الخارجية السويدية.

وعقدت حلقة دراسية دولية أخرى يوميّ 13 و14 ديسمبر 2023 مع الاتحاد البرلماني الدولي في جنيف. وفي ختام المشروع، شارك المنتدى البرلماني للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المؤتمر العاشر للدول الأطراف في الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لمعاهدة تجارة الأسلحة. كما ونظم المنتدى البرلماني للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في 21 أغسطس 2024 ندوة - بالتعاون مع وزارة الخارجية الكندية- على هامش المؤتمر ناقش فيه البرلمانيون والمسؤولون الحكوميون وممثلو المجتمع المدني الإجراءات البرلمانية الواجب اتخاذها للحد من العنف المرتبط بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتخفيف انتشارها ومنعها.

وللمرة الأولى تم اعتماد ثلاث خطط عمل للمنتدى في الاجتماعات الإقليمية التي تركز بشكل خاص على معاهدة تجارة الأسلحة وتربطها بأجندة المرأة والسلام والأمن. وتلخص هذه الخطط التوصيات الرئيسية التي تحدد العمل البرلماني الضروري لتعزيز شمولية معاهدة التجارة العالمية. وقد ناقش البرلمانيون هذه الخطط وأقروها في الحلقات النقاشية الإقليمية التي شاركت بها منظماتهم.

وقد حدد المشروع التقاطعات بين الأطر الدولية ذات الصلة. وذلك من أجل تعزيز العمل البرلماني المتعلق بمعاهدة تجارة الأسلحة. واستهدف المشروع البرلمانيين والبرلمانيات – على وجه الخصوص- من أجل تحديد خارطة الطريق للوصول إلى إجراءات تشريعية ورقابية وتوعوية تتعلق بمعاهدة تجارة الأسلحة. هذا إلى جانب تحديد كيفية تأثير هذه التقاطعات على الصكوك الدولية ذات الصلة مثل قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1325 المتعلق بالمرأة والسلام والأمن.

وأخيرًا، يود المنتدى البرلماني للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أن يعبر عن خالص امتنانه للجهتين المانحتين وزارة الخارجية الكندية وبرنامج الحد من مخاطر الأسلحة لثقتهما ودعمهما لعمل المنتدى البرلماني للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

# أطر العمل الدولية

## إن معاهدة تجارة الأسلحة

إن معاهدة تجارة الأسلحة التي تبنتها الأمم المتحدة في 2013 والنافذة منذ ديسمبر 2014 هي الاتفاقية الدولية الأولى الملزمة قانونا التي تنظم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية بما فيها الأسلحة الخفيفة والصغيرة. تدفع هذه الاتفاقية باتجاه السلام والأمن والاستقرار الدوليين والإقليمين من خلال التخفيف من المعاناة الإنسانية وتعزيز التعاون والشفافية والعمل المسؤول ضمن المجتمع الدولي. كما وتضع هذه الاتفاقية المعايير الدولية التي تنظّم نقل الأسلحة وتُقيّد إنتاج بعض أنواعها والاتجار بها وتمنع توريدها إلى مناطق النزاع. وقد انضم لهذه الاتفاقية 115 دولة حتى الآن.[1]

## أجندة المرأة والسلام والأمن

تشدد أجندة المرأة والسلام والأمن (التي أنشأها قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1325 في عام 2000 ) على الدور الحاسم للمرأة في منع النزاعات وحلها والتفاوض حولها وبناء السلام وحفظه وتقديم والاستجابات الإنسانية وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. يدعو هذا القرار الملزم سياسيا جميع الأطراف لاتخاذ التدابير اللازمة لحماية النساء والفتيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي مثل الاعتداء الجنسي في النزاعات المسلحة. كما ويؤكد على أن مشاركة النساء أساسية لتحقيق الأمان والسلام المستداميْن.

# الوقاية من العنف المرتبط بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والحد منه: الدور الحاسم للبرلمان

تؤكد لنا حالة العنف والنزاع التي تسود العالم الحاجة الملحّة للوقاية من العنف المسلح والحد منه. هذا وتشير معظم الإحصاءات الحديثة إلى أن هناك أكثر من مليار قطعة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة منتشرة في جميع أنحاء العالم يقع 85 ٪ منها في أيدي المدنيين.[2] والحقيقة أنها تتسبب في وفاة ما يقرب من 260 ألف شخص كل عام.[3]ومن هنا يظهر دور البرلمانيّين الحاسم في الوقاية من العنف المسلح والحد منه بِحُكم المهام الثلاث التي يباشرونها وهي التشريع والرقابة والتوعية. ومن أجل الحد من العنف المسلح ينبغي أن نقدم مجموعة مركبة من المداخلات التي تستلزم تبادل الخبرات والممارسات الفضلى وتعميم الدروس المستفادة. كما وأن المشاركة البرلمانية الفاعلة في الأمم المتحدة -وغيرها من العمليات والأدوات الدولية ذات الصلة- أساسية للتصدي لانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بشكل غير مضبوط.

والحقيقة أن البرلمانيين قادرون على تشجيع المصادقة على الاتفاقيات الدولية والدفع باتجاهها وعلى مباشرة مناقشات مع نظرائهم في الدول الأخرى و بهذا يسهمون في تشكيل المعايير الدولية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والمواءمة بينها إقليميا. كما وينطوي هذا الدور على الاستثمار في الجهود الرامية إلى إدراج هذه المعايير ضمن التشريعات الوطنية وإلى تبنّي التدابير التشريعية والسياساتية وطنيا ما يمكّن من مساءلة الحكومات ومحاسبتها على التزامها بهذه الواجبات الناشئة عن معاهدة تجارة الأسلحة مستخدمين بذلك الدبلوماسية كأداة لرفع الوعي والتنسيق وتبادل المعلومات لتيسير تعميم تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة بشكل شمولي. ولكل هذا دور مفيد في تكريس الأمن الدولي وفي خلق مجتمعات أكثر سلما قادرة على تحقيق النمو المستدام.

١ صفحة حالة معاهدة تجارة الأسلحة، متاحة على:
https://thearmstradetreaty.org/treaty-status.html?templateId=209883، تم الوصول إليه في ٤ سبتمبر ٢٠٢٤

٢ مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠١٨)، تقدير الأرقام العالمية للأسلحة النارية التي يحملها المدنيون، متاح على:
https://www.smallarmssurvey.org/sites/default/files/resources/SAS-BP-Civilian-Firearms-Numbers.pdf

٣ مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠٢٣): الوفيات العنيفة العالمية في عام ٢٠٢١، متاح على:
https://www.smallarmssurvey.org/sites/default/files/SAS-GVD-2023-update-FINAL_0.pdf

# توصيات برلمانية إقليمية

إن الغرض من خطط العمل هو تعزيز المعرفة البرلمانية وتكريس جهودها الدافعة لتعميم التنفيذ الشمولي لمعاهدة تجارة الأسلحة على المستوى العالمي وربطها مع أجندة المرأة والسلام والأمن. تشير توصيات خطط العمل المتعلقة بالعمل البرلماني إلى أهمية إدماج منظور المساواة بين الجنسين في جهود ضبط الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. مع العلم أن هذه التوصيات متمحورة حول الأدوار البرلمانية الأساسية الثلاث:

1. **التشريع:** إن لعملية التشريع دور حاسم يسهم في تعميم الصكوك الدولية وإدراجها ضمن القوانين الوطنية وتنفيذها. ويتضمن هذا المحور صياغة التشريعات ووضع الإجراءات التشريعية المتبعة لدى مناقشة مشاريع القوانين وتقييمها؛ ما يمهّد الطريق للمصادقة على المعاهدات الدولية ومن بينها معاهدة تجارة الأسلحة.

2. **الرقابة:** وهي مطلوبة لضمان تنفيذ القرارات التشريعية المرتبطة بالصكوك الدولية. وهذا دور ضروري لمحاسبة الحكومات ولتعزيز التعاون بين المؤسسات المسؤولة عن تنفيذ أحكام هذه النصوص.

3. **رفع الوعي:** يعمل على نشر المعرفة ما يؤدي إلى خلق الإرادة السياسية ورفع وعي الناس بهذا الموضوع.

فيما يلي ملخص توصيات خطط العمل الصادرة عن كل ندوة إقليمية

## توصيات برلمانية، آسيا[٤]

### ١. التشريع

**١،١** ضمان مواءمة الالتزامات السياسية الناشئة عن معاهدة تجارة الأسلحة وبرنامج عمل الأمم المتحدة مع القوانين والأنظمة الوطنية.

**٢،١** اعتبار القرارات التي تبناها كل من الجمعية العامة للأمم المتحدة والمخطط السياسي للأمن المجتمعي في رابطة أمم جنوب شرق آسيا بحلول عام ٢٠٢٥ كمصدر لسن التشريعات الوطنية وتعديلها.

**٣،١** تكريس وتعزيز التعاون والتنسيق التشريعي الإقليمي عبر الحدود.

### ٢. الرقابة

**١،٢** العمل مع المؤسسات الحكومية والوكالات ذات الصلة للتحقق من أن الدولة تقدم التقارير التي التزمت بها بموجب المعاهدات والاتفاقيات الدولية وتنسيق هذا التقرير ومواءمته مع متطلبات تقارير اللجان التعاقدية لاتفاقيات التجارة بالأسلحة وبرنامج عمل الأمم المتحدة واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وأجندة المرأة والسلام والأمن.

**٢،٢** الحث على مشاركة المرأة وانخراطها في عمليات بناء السلام والأمن والتحقق من تلبية تدابير ضبط الأسلحة الصغيرة والخفيفة لاحتياجات الجميع بمن فيهم النساء.

**٣،٢** الحث على وضع خطط عمل وطنية لتنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن بما في ذلك تدابير مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المراعية لمنظور النوع الاجتماعي.

٤ تم تحديد التوصيات في الندوة الإقليمية لآسيا في ٩-١٠ يونيو ٢٠٢٢.

## ٣. التوعية

**١،٣** تعزيز التوعية باستخدام الحملات وغيرها من الأدوات كأولوية رئيسية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا لتنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن ولوضع تدابير مكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

**٢،٣** تعزيز التنسيق بين البرلمانات وتبادل المعلومات والبيانات والتحليلات المبنية على البحوث المواضيعية والانخراط في الحوار ومشاركة الممارسات الفضلى.

**٣،٣** الدفع نحو دمج أجندة المرأة في عمليات بناء السلام والتنمية وجعلها جزء من هوية رابطة أمم جنوب شرق آسيا وتكريسها باستخدام عناصر ترسيخية مثل العائلة والثقافة والفن والإيمان والرأي العام المتعلق بالمخاوف الجمعية؛ على أن يكون ذلك مكوّن منفصل عن الخطط والتدابير الأمنية.

# التوصيات البرلمانية، أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي[٥]

## ١. التشريع

**١،١** إلزام برامج الحد من العنف على استخدام نظم إدارة المعلومات التي تتضمن تحليلاً جندريًا، وذلك ضمن أطر زمنية ملائمة من أجل تقييم المخاطر ورصد العنف، مع التركيز على العوامل المؤثرة على النوع الاجتماعي وتعزيز البحوث التي تدعم العمل التشريعي.

**٢،١** دعم المجموعات البرلمانية - متعددة الأحزاب واللجان- في جهودها لمواءمة العمل التشريعي مع هدف التنمية المستدامة رقم ١٦،٤ وبرنامج عمل الأمم المتحدة بما يتفق مع إجراءات برلمان أمريكا اللاتينية.

**٣،١** تشجيع المجموعات ذات التمثيل السياسي المنخفض خاصة النساء والبرلمانيين الشباب، على المشاركة في صياغة التشريعات والترويج لها، وتحقيق التوازن بين مدخلات الشباب وخبرات الأكبر سنا.

## ٢. الرقابة

**١،٢** العمل مع السلطة التنفيذية للتحقق من جاهزية المؤسسات ذات الصلة وتَوفرالأدوات والموازنات المناسبة لتحقيق هدف التنمية المستدامة رقم ١٦،٤ ومتطلبات معاهدة تجارة الأسلحة وبرنامج عمل الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ و٢٢٥٠. إلى جانب تعزيز التنسيق بين المؤسسات لتجنب تكرار الجهود ومواءمة كل ذلك مع العمليات الدولية.

**٢،٢** استحداث إجراءات برلمانية تقتضي مناقشة قرارات تصدير واستيراد الأسلحة والموافقة عليها وذلك من أجل تعزيز الشفافية والمساءلة تحديدا تلك القرارات المتعلقة بتصدير السلاح لمناطق النزاع؛ وكذلك تقديم التقارير السنوية العلنية المتعلقة بتصدير وتوريد الأسلحة.

**٣،٢** تعزيز استخدام وجمع البيانات المنهجية المتعلقة بالوفيات والإصابات التي تتسبب بها الأسلحة وتفصيل هذه البيانات حسب النوع الاجتماعي بحيث تكون أساسا لرسم سياسات الوقاية من العنف المسلح.

## ٣. التوعية

**١،٣** التوجه للمسؤولين الحكوميين للاستفسار عن الوضح الحالي في الدول التي أجّلت المصادقة على معاهدة تجارة الأسلحة والتي لا تقدم التقرير المتعلق ببرنامج عمل الأمم المتحدة لكي يحدد البرلمانيون الأسباب التي تقف وراء ذلك؛ والتي قد تكون على سبيل المثال انعدام الإرادة السياسية أو البيروقراطية المفرطة أو ضعف القدرات الفنية وقلة الموظفين المتدربين الذين يُفترض أن يتولوا عملية المصادقة.

٥ تم تحديد التوصيات في الحلقة الدراسية الإقليمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الفترة من ٣١ يونيو إلى ١ يوليو ٢٠٢٣.

**٢،٣** التوعية بالتكاليف البشرية والاقتصادية والاجتماعية المترتبة على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وآثارها على النساء والرجال والفتيات والفتيان واليافعين.

**٣،٣** الانخراط مع منظمات المجتمع المدني وخاصة منظمات الشباب والجهات الحكومية ودوائرها لتقديم مبادرات توعوية تهدف إلى تعريف الناس بعواقب وتكاليف العنف المسلح والعمل معهم لإيجاد الحلول اللازمة.

# توصيات برلمانية، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[٦]

## ١. التشريع

**١،١** ضمان تعميم الهدف ١٦،٤ من أهداف التنمية المستدامة ومعاهدة تجارة الأسلحة وبرنامج عمل الأمم المتحدة، وقراري مجلس الأمن ١٣٢٥ و ٢٢٥٠، وتوطينها وتنفيذها، باستخدام أدوات مختلفة تتضمن صياغة التشريعات وتحديد المخصصات الميزانية لذلك والعمل على جعل الصكوك والأدوات الملزمة سياسيًا ملزمة قانونًا كذلك بحيث تُفرض على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

**٢،١** التحقق من مصادقة الحكومات على المعاهدات والصكوك الدولية والإقليمية المتعلقة بموضوع مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتوقيعها وتنفيذها بما يتوافق مع القانون الإنساني الدولي.

**٣،١** وضع خطط عمل وطنية تتعلق بموضوع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة من أجل تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة وأجندة المرأة والسلام والأمن.

## ٢. الرقابة

**١،٢** إعطاء أولوية الإشراف على الحكومة للجان البرلمانية. بحيث يباشر البرلمانيون إجراءات تتضمن توجيه الأسئلة للمؤسسات الحكومية والمسؤولين المعنيين وتقديم الاقتراحات لهم واستجوابهم. وبالنسبة للدول التي يكون فيها التنفيذ و/أو تقديم التقارير بطيئًا فعلى البرلمانيين أن يحددوا الأسباب التي تقف وراء ذلك؛ والتي قد تكون على سبيل المثال انعدام الإرادة السياسية أو البيروقراطية المفرطة أو ضعف القدرات الفنية وقلة الموظفين المتدربين الذين يُفترض أن يتولوا عملية المصادقة.

**٢،٢** ضمان الاستدامة المالية من خلال حث الحكومات على تأمين التمويل الكافي للتنفيذ الفعال بحيث يكون تمويل هذه الجهود من ميزانية الدولة أو المصادر الخارجية أو صناديق الاستئمانيه للتبرعات المتعلقة بمعاهدة التجارة بالأسلحة و/أو تخصيص الميزانيات اللازمة لكي تتمكن مؤسسات الدولة من جمع الإحصاءات التي تُساعد في تقييم التنفيذ.

**٣،٢** تعزيز التنسيق والتعاون بين المؤسسات وتجنب ازدواجية الجهود والمواءمة مع الجهود الدولية وعقد اجتماعات منتظمة بين مجموعات برلمانية متعددة الأحزاب والوزراء المسؤولين.

## ٣. التوعية

**١،٣** التوعية بالآثار الاجتماعية والنفسية السلبية المترتبة على الاستخدام غير المسؤول للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بين السكان المدنيين وتوضيح أثرها على النساء والشباب والأطفال.

**٢،٣** رفع مستوى الوعي بين البرلمانيين بأهمية تعميم وتنفيذ الهدف ١٦،٤ من أهداف التنمية المستدامة، ومعاهدة تجارة الأسلحة، وبرنامج عمل الأمم المتحدة، وقراري مجلس الأمن ١٣٢٥ و ٢٢٥٠ ، سواء ضمن اللجان ذات الصلة أو في الجلسة العامة وإشراك الخبراء في الحوار.

٦ تم تحديد التوصيات في الندوة الإقليمية لـ المنتدى البرلماني للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في ١٢-١٣ يونيو ٢٠٢٤.

**٣،٣** التشجيع على تشكيل مجموعات وشبكات متعددة الأحزاب رسمية أو غير رسمية من أجل زيادة الوعي بالعنف المرتبط بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتعزيز الأدوات ذات الصلة للحد من تدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة واستخدامها بشكل غير منضبط.

# التوصيات العالمية[٧]

## ١. التشريع

**١،١** دماج منظور المساواة بين الجنسين والشباب عند العمل على التشريعات المتعلقة بمكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، سواء من حيث المحتوى في التشريعات أو من حيث تعزيز مشاركة النساء والشباب وتكريس أدوارهم القيادية في العملية التشريعية.

**٢،١** دمج خطط العمل التي تتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في استراتيجيات التنمية الوطنية ؛ بما في ذلك في خطط العمل الوطنية لأجندة المرأة والسلام والأمن.

**٣،١** إشراك مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة، مثل المجتمع المدني والمنظمات والحكومة وإعطائهم الدور في المشاورات التشريعية لصياغة أو تعديل التشريعات المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأجندة المرأة والسلام والأمن وكذلك التقييم وذلك من أجل تضمين مجموعة واسعة من وجهات النظر وضمان التنفيذ الفعال لهذه التشريعات.

## ٢. الرقابة

**١،٢** تعزيز استخدام أدوات الرقابة البرلمانية لتحسين تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة وتشجيع اعتماد السياسات والاستراتيجيات العامة ذات الصلة المراعية للمنظور الجنساني.

**٢،٢** ابق على اطلاع من خلال طلب المشورة من منظمات المجتمع المدني ومعاهد البحوث في مهام الرقابة، لأنها يمكن أن توفر الخبرة والتجارب والقضايا الصوتية.

**٣،٢** تشكيل لجان برلمانية إقليمية بهدف رصد التجارة الإقليمية في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومواءمة التشريعات الوطنية.

## ٣. التوعية

**١،٣** التعامل مع القيادة البرلمانية (الرؤساء ورؤساء اللجان وقادة المجموعات وما إلى ذلك) لإدراج مسألة التوقيع والتصديق على معاهدة تجارة الأسلحة وتنفيذها في جدول الأعمال.

**٢،٣** التشجيع على بناء مجموعات/شبكات متعددة الأحزاب سواء رسمية أو غير رسمية لزيادة الوعي بالعنف المرتبط بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتدعيم الأدوات ذات الصلة.

**٣،٣** استخدام وسائل الإعلام لنشر التقارير وبيانات السياسات وبيانات حول العنف المرتبط بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والدفع باتجاه التصديق على معاهدة تجارة الأسلحة وتنفيذها.

٧ تم تحديد التوصيات في جلسة المنتدى البرلماني للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الدولية التي عقدت في الفترة من ١٣ إلى ١٤ ديسمبر ٢٠٢٣ في جنيف. وتستند التوصيات إلى الجهود الإقليمية وما تلاها من اعتماد برامج العمل. خلال الجلسة، اجتمع برلمانيون من مناطق تركيز المشروع لتعزيز تحقيق النتائج المحددة في المداولات الأقاليمية المتعلقة بالممارسات الجيدة ولتقييم الإجراءات المتبعة في إطار المشروع.

# الخلاصة

يركز منشور السياسة هذا على أدوار البرلمانيين الحاسمة في الوقاية من العنف المرتبط بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والحد منه وذلك من خلال الأدوار التي يضطلعون بها كالتشريع والرقابة وأيضا من خلال الأدوار التي يباشرون في تعزيز جهود التوعية. وقد اجتمع البرلمانيون وأصحاب المصلحة المعنيون في الحلقات الدراسية الإقليمية والدولية لتحديد الاحتياجات وتقديم التوصيات التي تهدف إلى تعميم معاهدة تجارة الأسلحة وتنفيذها وقد تمخض عن هذا خطط عمل – وهي الأولى من نوعها- في آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والشرق الأوسط، تركز بشكل خاص على ربط معاهدة تجارة الأسلحة بأجندة المرأة والسلام والأمن.

يعبر المنتدى البرلماني للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عن خالص تقديره لكل من ساهم بنشاط في المشروع. كما ويتقدم المنتدى بالشكر للجهة المانحة للمشروع، وزارة الخارجية الكندية، وبرنامج الحد من تهديدات الأسلحة (WTRP)، على ثقتهم ودعمهم لعمل المنتدى.

تمخض منشور السياسة هذا عن جهود المعنيين جميعا وإن المنتدى البرلماني للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على ثقة من أن المنشور سيكون بمثابة أساس للعمل البرلماني وخريطة طريق للبرلمانيين على مستوى العالم في جهودهم الضرورية للنهوض بعالمية معاهدة تجارة الأسلحة وتنفيذها وربطها بأجندة المرأة والسلام والأمن.

**العنوان**

Gustavslundsvägen 18
167 51 Bromma, Sweden

**العنوان البريدي**

Parlamentarikerforum för lätta vapen-frågor
C/o Ekumeniska centret
Box 14038
167 14 Bromma, Sweden

+46 (0) 8 653 25 43

secretariat@parlforum.org

@PFSALW

@ParlForumSALW

www.linkedin.com/company/pfsalw

parliamentaryforum.org